الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد زبانة غليزان

كلية الحقوق

بمساهمة مشروع PRFU: مدى فعالية الحماية القانونية للسوق من الممارسات التجارية غير النزيهة في ظل تكريس مبدأ حرية المقاولة و التجارة

G01L01UN480120230006، تنظم ملتقى وطني هجين (حضوري+عن بعد) عنوانه:

" أخلقة الممارسات التجارية في ظل حرية التجارة " يوم 30 أبريل 2026

الرئيس الشرفي للملتقى: أد. بحري أحمد، مدير جامعة غليزان

المشرف العام على الملتقى: أد. زقاي بغشام، عميد كلية الحقوق

رئيس الملتقى: أد. براشمي مفتاح، رئيس مشروع البحث.

رئيس اللجنة العلمية: أد/ موسوس عتو، نائب رئيس اللجنة العلمية: أد/ شايب بوزيان

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ خالدي أحمد، نائب رئيس اللجنة التنظيمية: د/ صفيح عبد الله

دباجة الملتقى وإشكاليته

كرس المؤسس الدستوري مبدأ حرية التجارة و الاستثمار و المقاولة، بموجب المادة 143 من الدستور، معتبرا إياها المحرك الأساسي للاقتصاد، ذلك لحاجة الدولة إلى مساهمة القطاع الخاص في المنظومة الاقتصادية.

و باعتبار أن مبدأ حرية التجارة و الصناعة نوعا ما جديد على المجتمع الجزائري، فإنه بمناسبة ممارسة هذا الحق كثيرا ما لوحظ العديد من التجاوزات اللاأخلاقية في استعمال تلك الحرية أو لإعاقة تلك الحرية، فأصبح الأعوان الاقتصاديون يسعون إلى مضاعفة ثرواتهم الخاصة باستعمال مختلف الأساليب من أجل جلب أكبر عدد من الزبائن و لو على حساب المؤسسات المنافسة الأخرى و أحيانا و لو على حساب المستهلك و المصلحة العامة عامة.

و على هذا الأساس لقد تبنى المشرع الجزائري في القانون رقم 02/04 منع مختلف صور المنافسة غير المشروعة تلك الممارسات التي ترتكب بين المنتنافسين بصفة غير أخلاقية إضرارا ببعضهم البعض، كأن يستعمل الأعوان الاقتصاديون مختلف الصور الممنوعة الشائعة من بينها تشويه سمعة المؤسسة أي التشهير بها، ممارسة التشبه و خلق الالتباس مع المنافس، التطفل على المنافس، اخلال بنظام المؤسسة المنافسة و كذا الاخلال العام بالسوق.

و من هنا تطرح إشكالية الملتقى: ما هي الأساليب التجارية غير النزيهة المرتكبة من المؤسسات اضرارا بمنافسيها؟ ما أثرها على المنافسين و المستهلك و المصلحة العامة؟ ما مدى كفاية التشريعات لردع تلك الممارسات؟

أهداف الملتقى:

- ابراز مبدأ حرية التجارة و الاستثمار و المقاولتية، و أهمياته الاقتصادية ...
- تسليط الضوء على الممارسات التجارية غير النزيهة ضد المؤسسات المتنافسة.
- اضهار جسامة و أثرها السلبي على المؤسسات المتنافسة و السوق و المستهلك.
- حصر مختلف الجزاءات على المخالفين (عقابية، مدنية، إدارية)، و الهيئات الفاعلة للوقاية و الردع و مدى فعالية الردع.

محاور الملتقى:

المحور الأول: مبدأ حرية التجارة و الاستثمار و المقاولتية، ضرورة في الاقتصاد:

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي حول أخلقة الممارسات التجارية.

المحور الثالث: صور الممارسات التجارية غير النزيهة (غير الأخلاقية):

المحور: الرابع: أخلقة الممارسات التجارية وحماية للمستهلك.

المحور الخامس: الاشهار التظليلي و أثره على المنافسين و المستهلكين.

المحور السادس: الآليات القانونية الإجرائية و المؤسساتية لتفادي تلك الممارسات و الجزاءات ضد المخالفين، و مدى فعاليتها.

شروط المشاركة

- ألا يكون الموضوع قد نشر أو قدم في مداخلة من قبل.
- أن يكون مرتبطا بأحد المحاور المبينة أعلاه.
- أن يرسل الراغب في المشاركة بياناته المهنية و العلمية في استمارة مشاركة.
- تكتب المداخلات المرسلة باللغة العربية بخط Sakkal Majalla حجم 16 و حجم 12 بالنسبة للهوامش، و باللغة الفرنسية و الانجليزية بخط Time New Romanحجم 14 و حجم 12 بالنسبة للهوامش، على أن تدرج قائمة المراجع مع المداخلة.
- يجب أن يرفق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية.
- سيتم تجميع أعمال الملتقى ضمن مسطرة إجرائية يتم نشرها رقميا عبر المستودع الرقمي لجامعة غليزان مع رابط الكتروني للتحميل.
- ستعمل إدارة الملتقى على إمكانية نشر المداخلات ضمن في شكل عدد خاص بمجلة الكلية.
- يعقد الملتقى بتقنية Google meet

مواعيد مهمة:

آخر أجل لإرسال المداخلة الكاملة: 22 أبريل 2026

الرد على المداخلات المقبولة: 26 أبريل 2025

ترسل المداخلات مع استمارة المشاركة على البريد الالكتروني:

seminaire.concurrence48@gmail.com